

"ليست قيمة الإنسان بما يبلغ إليه.  
بل بما يتوق للبلوغ إليه"  
جبران خليل جبران

الرؤية	٠٢
الرسالة	٠٢
سياسة الجودة	٠٢
لمحة عامة	٠٣
الأعضاء	٠٤
إطار العمل	٠٦
الخدمات	٠٧
المشاريع	٠٨

## الرؤية

- نهدف إلى تعزيز الحكم الصالح في العالم العربي. وذلك بأن نصبح:
- مرصداً إقليمياً لحكم القانون والنزاهة.
  - محورياً فاعلاً في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الحكم الصالح.

## الرسالة

- نصّب اهتماماتنا على:
- بناء أسس الحكم الصالح في العالم العربي.
  - تعزيز النزاهة لمحاربة الفساد الحكومي وغير الحكومي.

## عبر:

- نشر المعرفة في المجالات المختلفة لحكم القانون.
- بناء القدرات والدعوة إلى الإصلاح في إدارة شؤون الحكم.

## سياسة الجودة

- نهدف إلى تلبية حاجات وتوقعات الجماعات التي نخدمها.
- نلتزم فقط بما نستطيع تنفيذه.
- نراقب ونقيّم ونطوّر بصورة مستمرة ظروف عملنا وأداء موظفينا وإدارة مؤسستنا.
- نضمن توافق منتجاتنا مع أفضل الممارسات والمتطلبات الدولية.

## لمحة عامة

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ("المركز") منظمة عربية إقليمية غير حكومية لا تتوخى الربح. تأسست عام ٢٠٠٣ على يد عدد من القضاة والمحامين اللبنانيين بمؤازرة زملاء لهم في العالم العربي.

يعمل المركز ضمن قناعة راسخة بأن أساس الحكم الصالح هو احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية المبنية على أسس المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون والنزاهة.

يتعاون المركز عبر مقره الرئيسي في بيروت تعاوناً وثيقاً مع فروع وشركائه في البلدان العربية. كما يتعاون مع منظمات دولية إقليمية أخرى. منها:

- مؤسسة IFES. مؤسسة عالمية رائدة في مجال دعم الديمقراطية وتعزيزها. تأسست عام ١٩٨٧. مركزها الرئيسي في واشنطن. تقوم IFES بتنفيذ مشاريع متنوعة تجمع بين الأبحاث التطبيقية والمساعدة التقنية في مجالات استقلالية القضاء، النزاهة، الشفافية، المساءلة، حق الوصول إلى المعلومات، وحقوق الإنسان.
- مكتب الدراسات والاستشارات في المعلوماتية والقانون (مدمق). مكتب استشاري متخصص في المعلوماتية التقنية والقانون.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- منظمات غير حكومية متعددة في العالم العربي.

يتألف فريق عمل المركز من مجموعة عاملين متخصصين في الأبحاث وإدارة المشاريع. الدراسات الثقافية المقارنة وخليتها، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وفي تقنيات التوثيق وضمان جودة الخدمات.

## الأعضاء

**أديب سلامة** (لبنان): قاض ومدع عام سابق لدى ديوان المحاسبة في لبنان. له دراسات عدة حول إصلاح ديوان المحاسبة في الدول العربية.

**أمين مكي مدني** (السودان): دكتور في القانون، جامعة ادنبرغ، ممثل سابق للمكتب الإقليمي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المنطقة العربية (UN-OHCHR)، بيروت. له كتب ومقالات حول حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

**الهادي شايبانو** (المغرب): دكتور في القانون الخاص، مدير عام جمعية المصارف المغربية.

**إيلي شلهوب** (لبنان): دراسات عليا في القانون الخاص، جامعة القديس يوسف، بيروت، محام، مكتب المحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم.

**حبيب الملا** (الإمارات العربية المتحدة): دكتور في القانون، جامعة كمبريدج، أستاذ قانون في الجامعة الأميركية، دبي، عضو في الجمعية الوطنية للإمارات العربية المتحدة، له عدة دراسات قانونية.

**رياض الهاجري** (الكويت): قاضٍ، مدعي عام مالي.

**ريم أبو حسان** (الأردن): محامية شريكة لدى مكتب عبيدات للمحاماة، عمان، لها دراسات عدة حول تحديث النظام القضائي.

**سامي منصور** (لبنان): قاضٍ، عضو مجلس القضاء الأعلى، أستاذ قانون في عدد من الجامعات في لبنان، له كتب قانون ودراسات حول الإصلاح القضائي.

**سليم نصر** (لبنان): دكتور في علم الاجتماع، جامعة باريس I، يشغل حالياً منصب مستشار حول المجتمع المدني والمشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج الحكم في الدول العربية، مدير سابق للمركز اللبناني للدراسات، قام بتقديم المساعدة لعدد من المراكز الأكاديمية ومراكز الأبحاث التابعة لمنظمات لبنانية وعالمية منها: مؤسسة فورد، مركز الدراسات والأبحاث الشرق أوسطية المعاصرة (بيروت)، الجامعة الأميركية في بيروت، كلية الحقوق في جامعة تافتس، مؤسسة بروكينغز، وجامعة جورج تاون، له مؤلفات عدة حول الحركات الاجتماعية، والتحويلات الاجتماعية والسياسات العامة في لبنان، وهجرة اليد العاملة، والتطابق الاجتماعي، والديمقراطية في العالم العربي.

**شارل حرب** (لبنان): دكتور في علم النفس الاجتماعي، ماجستير في علم النفس، جامعة ساسكس، برايتون، المملكة المتحدة، أستاذ مساعد في قسم علم النفس في الجامعة الأميركية في بيروت.

**علي الصادق عثمان** (مصر): قاضٍ، مستشار وزارة العدل المصرية، قاض سابق في المحكمة العليا في مصر ومدير سابق في المعهد الوطني للتدريب القضائي.

**وسيم حرب** (لبنان): دكتور في القانون من جامعة مرسيليا، فرنسا، أستاذ قانون وعميد سابق في الجامعة اللبنانية، مؤسس لعدد من المنظمات المتخصصة بالمعلوماتية والقانون، منها: جمعية تطوير المعلوماتية والقانون (ADIL)، ومكتب الدراسات والاستشارات في المعلوماتية القانونية (مدمق)، مستشار رئيسي لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، له كتب ومقالات عدة حول الدراسات القضائية.

**يوسف زينل** (البحرين): رئيس سابق لمركز التحكيم في منطقة الخليج، محام، عضو في مجلس النواب البحريني.

## إطار العمل

يطرح المركز ما لديه من معطيات أبحاث وموارد بشرية وعلمية ومشاريع إصلاحية ويديرها. ويولي طلبات الممولين والأعضاء والشركاء للقيام بمشاريع محددة الأهداف.

يملك المركز القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع في مجالات عدة وفي بلدان مختلفة ضمن العالم العربي. كذلك يملك المركز القدرة على الإشراف على الأنشطة المتعلقة بإدارة المشاريع التي تقع ضمن أهدافه العامة ومجالات اختصاصه.

باعتباره مؤسسة لا تتوخى الربح، يقوم المركز بجمع المعلومات والنشر الورقي والإلكتروني لتقارير ودراسات تخدم تعزيز حكم القانون وتوطيده وتنفيذ القوانين الأساسية المتعلقة بتبويض الأموال ومحاربة الفساد في العالم العربي.

## الخدمات

يعمل المركز على تحديث موقعه الإلكتروني بغية تنظيم جميع بنوك المعلومات المتوفرة لديه بهدف جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والقوانين (نصوص، مقالات، معاهدات، الخ.) المتعلقة بموضوع حكم القانون والنزاهة في العالم العربي. تشكل بنوك المعلومات هذه القاعدة الأساسية للخدمات التي يقدمها المركز والتي هي:

- خدمات الأبحاث: يوفر المركز المراجع المختلفة المتعلقة بأهداف المركز. تتوفر هذه المراجع في (١) قاعدة معلومات تتضمن معظم قوانين. أحكام وتشريعات الدول العربية. (٢) بنك المعلومات الرئيسي الذي يتضمن آلاف المقالات، المستندات، المعاهدات، الاستبيانات، الخ. المتعلقة بأهداف المركز. (٣) بنك معلومات يشكل قاعدة تعريفية عن أهم الخبراء، الجمعيات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات العالمية ومراكز الأبحاث. (٤) المكتبة المتوفرة لدى المركز في فرعته الرئيسي في لبنان وتتضمن عدداً كبيراً من الكتب والتقارير والدراسات والمقالات المتعلقة بأهداف المركز.
- خدمات التدريب: يؤمن المركز أشخاصاً ذوي كفاءات عالية للقيام بدورات تدريبية أو ندوات أو حلقات نقاش حول مواضيع مختلفة متعلقة بأهداف المركز. وذلك بناءً لطلب الراغبين بالتدريب.
- خدمات الاستشارات القانونية: يقدم المركز الاستشارات القانونية حول مختلف المواضيع القانونية سواء في لبنان أو في الدول العربية.
- خدمات النشر: إن المركز في طور تقديم خدمات تتعلق بنشر دراسات ومقالات على موقعه الإلكتروني و/أو في نشرات دورية.
- خدمات الطباعة: إن المركز في طور تقديم خدمات تتعلق بنشر مؤلفات الكتاب والخبراء الراغبين، لإحراقها بإصدارات المركز.

هذا بالإضافة إلى نشاطات أخرى متفرقة يقوم بها المركز وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم دورات تدريبية، محاضرات، ندوات و/أو حلقات نقاش تتمحور حول أهداف المركز.

### المشاريع: (السابقة والحالية) \*

١. "تعزيز سيادة القانون والنزاهة في البلدان العربية"، بالشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٧-٢٠٠٥) (UNDP).
٢. "تعزيز الإطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني" بالاشتراك مع مؤسسة (Friedrich Naumann) وبدعم من المفوضية الأوروبية (٢٠٠٩-٢٠٠٧) (EU).
٣. مشروع "تعزيز حكم القانون في الدول العربية- مشروع تحديث النيابات العامة" بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (٢٠٠٩-٢٠٠٧) (UNDP).
٤. مشروع "إنشاء قاعدة معلومات قانونية خاصة بحق التجمع والجمعيات في الدول العربية" بالاشتراك مع مؤسسة فورد فاونديشن (Ford Foundation) .
٥. مشروع " تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " بالاشتراك مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية(٢٠١٠-٢٠٠٨) (MEPI).

### الاصدارات:

1. المبادئ الإرشادية للحق بالتجمع والتنظيم في العالم العربي (باللغة العربية، 2008، 318 ص)
2. مدخل إلى حكم القانون (باللغة العربية، الانكليزية، والفرنسية، 2009، 52 ص)
3. القضاء في الدول العربية (الأردن- لبنان- المغرب- مصر) – رصد و تحليل (باللغة العربية، 2007، 768 ص)
4. البرلمان في الدول العربية (الأردن- لبنان- المغرب- مصر) – رصد و تحليل (باللغة العربية، 2007، 663 ص)
5. الإعلام في الدول العربية (الأردن- لبنان- المغرب- مصر) – رصد و تحليل (باللغة العربية، 2007، 664 ص)
6. نماذج تشريعات القضاء السبيرياني في دول الاسكوا (باللغة العربية والانكليزية، 2007، 51 ص)
7. إطار نموذجي للتشريعات السبيريانية في البحرين وسوريا (باللغة العربية، 2006، 27 ص)
8. حكم القانون- لقاءات و محاضرات (باللغة العربية، 2005-2006، 127 ص)
9. حكم القانون- أبحاث و دراسات من العالم (باللغة العربية، 2007، 256 ص)
10. أوضاع المحامين في الدول العربية ( باللغة العربية، 2004، 156 ص)
11. الاختناق القضائي في لبنان (باللغة العربية، 1994، 274 ص)
12. التقارير الوطنية و الإقليمية حول وضع القضاء في بعض الدول العربية (باللغة العربية، 2004، 525 ص)

\* لمزيد من التفاصيل. الرجاء مراجعة الملحقات المرفقة.